

مانيفستو التحرير

بيان من شباب مصر الحر

إلى شعب مصر العظيم، ومن أجل أصحاب الحضارة المصرية الخالدة، نحن شباب مصر الحر الذي لا ينتمي إلى أية تنظيمات حزبية، نناشد المواطنين جميعاً باختلاف إنتماءاتهم الفكرية أو الدينية أو الاجتماعية، ان يمتنعوا إلى ما يقوم به الرئيس حسني مبارك وأعوانه من أعمال تخريب، وما يحاولونه من خداع الرأي العام منذ ثلاثة عقود.

من من أجل ذلك نعلن ما يلي:

أولاً: سقوط نظام حسني مبارك، وانعدام شرعيته بعد الانتفاضة الشعبية العارمة، وبعد المظاهرات المليونية التي انطلقت في جميع أنحاء البلاد، وبعد ما قامت به عصابات البلطجية والمأجورين التي حركها زبانية النظام ومصاصو دماء الشعب من أعضاء الحزب الوطني الذين نهبوا أموال الشعب.

ثانياً: سقوط مجلسي الشعب والشورى الذين لم تتوافر لأي منهما أية شرعية، والذين تم تشكيلهما بإجراءات قمعية همجية، والذين يعبران بكل وضوح عن فساد النظام وعدم شرعيته.

ثالثاً: إننا نحن شباب مصر لا نثق في نظام حسني مبارك ولا نثق في أية وعود تصدر عن أعوان حسني مبارك كما أننا لا نثق في صدق هؤلاء الذين استمرعوا الكذب والخداع طوال العقود الثلاثة الماضية.

رابعاً: أن لا مكان بعد اليوم لأية عناصر من النظام السابق، لأنهم جميعاً شركاء فيما أصاب مصر من تدمير وتخريب وفساد ونهب لأموال الدولة، وعدوان على آدمية المصريين وانتهاك لحقوقهم وحررياتهم.

لذلك كله

نعلن نهاية نظام حسني مبارك، وقيام نظام جديد يقوم على كفالة حريات المواطنين ومحاسبة الفاسدين الذين نهبوا وخرّبوا، وإنشاء مؤسسات وطنية جديدة تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً، بناء انتخابات نظيفة وحرّة، وتخضع لأحكام القضاء المستقل المحايد، وتضمن للمواطنين حقوقهم. عاشت مصر حرة.

إعلان دستوري

نحن شباب مصر الحر نعلن سقوط دستور سنة 1971، ذلك الدستور الذي أطلق العنان للفساد والنهب والتخريب بما تضمنه من سلطات مطلقة لحاكم فرد مارس أشنع صور الاستبداد، وبما تضمنه من قيود كبلت حريات المواطنين وانتهكت حقوقهم، وأهدرت كرامتهم،

نحن شباب مصر الذي تحرك بمظاهرات مليونية ضمت جميع طوائف الشعب وجمعت كافة طبقاته واتجاهاته نعلن هذا الدستور المؤقت الذي ينظم سلطات الحكم في الدولة خلال الفترة الانتقالية لحين وضع دستور جديد تعده جمعية تأسيسية منتخبة تحقق آمال الشعب في نظام ديمقراطي حر، تسوده مبادئ المساواة والعدالة والتكافل الاجتماعي، ويكفل جميع الحريات السياسية والمدنية والاجتماعية، ويكون تعبيراً صادقاً عن إرادة الشعب صاحب السيادة، ويؤكد السيادة للقانون، والاستقلال للقضاء الشامخ والعاقل.

نحن شباب مصر، نقبل ونرتضي هذا الدستور.

مادة (1): جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي برلماني حر، وتقوم على مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والسيادة فيها للقانون الذي يخضع لأحكامه الحكام والمحكومون.

مادة (2): التعليم والرعاية الصحية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية حقوق تكفلها الدولة لجميع المواطنين على قدم المساواة، وبالقدر الذي يضمن المستوى اللائق للعيش الكريم.

مادة (3): التعليم والرعاية الصحية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية حقوق تكفلها الدولة لجميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الديانة أو الفكر أو اللون. وتضمن الدولة ممارسة هذه الحقوق لكافة المواطنين.

مادة (4): رئاسة الدولة تكون لمجلس ثلاثي (مجلس الرياسة) يسهر على تأكيد سيادة القانون، ويرعى الحدود بين السلطات، وتعرض عليه قرارات الحكومة (رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم) للتصديق عليها حيثما تكون متفقة مع أحكام القانون والدستور، وله حق الاعتراض عليها في حالة مخالفتها للدستور أو القانون.

ماده (5): مدة مجلس الرياسة سنة واحدة يتولى فيها السلطة التشريعية والإعداد لوضع دستور جديد تقوم به هيئة تأسيسية منتخبة لغرض وضع الدستور. كما يقوم مجلس الرياسة بوضع قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية تمهيداً لانتخاب مجلس تشريعي وانتخاب رئيس جمهورية.

مادة (6): تصدر قرارات مجلس الرياسة بإجماع الآراء. ويكون اختيار أعضاء مجلس الرياسة بالتوافق بين قيادات الحركة الشبابية لمدة سنة واحدة. ولمجلس الرياسة اختيار لجان معاونة له في الشؤون التشريعية وفي الشؤون الإدارية.

مادة (7): لا يجوز لأعضاء مجلس الرياسة الترشح للانتخابات التي تجري طوال الفترة التي تتشكل فيها الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، أو لاختيار رئيس الجمهورية أو لانتخاب أعضاء البرلمان الجديد؟

مادة (8): السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم القائمة على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكاماً وفق القوانين المعمول بها، والقضاة مستقلون وغير قابلين للعزل.

مادة (9): يعين مجلس الرياسة رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، ويعفيهم من مناصبهم.